# الإمارات وباكستان تستكملان بناء شراكة مفيدة للإقليم

## الشيخ محمد بن زايد: لباكستان ثقلها في معادلة الأمن والسلام الإقليميين

جهود تنمية العلاقات بين دولة الإمارات العربية المتحدة وجمهورية باكستان الإسلامية وإدخالها في مسار الشراكة الشاملة، تعدّ عملا في صميم خدمة مصالح الإقليم ككل حيث تساهم في إنشاء محور للازدهار الاقتصادي والاستقرار الاجتماعي والأمني يشكّل صمام أمان في وجه محاولات زرع الفوضى التي تنخرط فيها دول إقليمية أخرى.

عمل مشترك لأجل الازدهار والاستقرار

إسلام آباد – تقدّمت الإمارات وباكستان، من خلال زيارة ولي عهد أبوظبي الشيخ محمّد بن زايد آل نهيان إلى إسلام آباد، خطوة جديدة على طريق استكمال بناء علاقاتهما الاستراتيجية وتوسيع آفاق شراكتهما التي يرى مراقبون أنّ لها فوائد تتجاوز البلدين إلى الإقليم ككلّ، من خلال إنشاء محور للاعتدال يساهم في ضمان استقرار المنطقة وحماية مصالح شعوبها.

وبحث الشيخ محمد بن زايد، الخميس في العاصمة الباكستانية، مع عمران خان رئيس وزراء باكستان، "العلاقات الإماراتية الباكستانية وسبل تنميتها وتطويرها لما فيه خير ومصلحة البلدين والشعبين الصديقين في مختلف المجالات".

وقالت وكالة الأنباء الإماراتية "وام" إنّ مباحثات الطرفين شملت "مجمل الأوضاع في منطقة الشرق الأوسط والخليج العربي وشبه القارة الهندية والعالم الإسلامي، فضلا عن القضايا والملفات الإقليمية والدولية محل الاهتمام المشترك".

> **200 مليون دولار من صندوق خليفة لدعم المشاريع الاقتصادية المتوسطة والصغيرة في باكستان**

ونقلت عن الشيخ محمّد بن زايد قوله إنّ جمهورية باكستان الإسلامية دولة لها ثقلها في معادلة الأمن والسلام الإقليميين، إضافة إلى أنها تعد عمقا استراتيجيا لمنطقة الخليج العربي خاصة في ظل الروابط التاريخية والثقافية والجغرافية والاجتماعية العميقة التي تجمع بين الجانبين منذ مئات السنين.

كما شدّد ولي عهد أبوظبي على موقف دولة الإمارات الثابت في دعم السلام والاستقرار والحوار في منطقة شبه القارة الهندية، بما يعود بالخير على شعوبها، مضيفا أن هذه المنطقة لها أهميتها الاستراتيجية الكبيرة بالنسبة إلى الأمن في آسيا والعالم، فضلا عن منطقة الخليج العربي.

وأشار إلى أن باكستان ركن أساسي من أركان العمل المشترك ضمن منظمة التعاون الإسلامي، مؤكدا دعم الإمارات للمنظمة والدور المهم الذي تقوم به لخدمة قضايا العالم الإسلامي.

وأشاد بموقف باكستان الحريص على وحدة منظمة التعاون الإسلامي كونها الإطار المؤسسي الجامع للدول الإسلامية حول العالم، والذي يجسد القيم الإسلامية التي تدعو إلى التعاون والسلام والتعارف ونبذ الكراهية والتطرف والعنف أيا كان مصدرها.

وسجّلت باكستان مؤخّرا موقفا صارما تجاه محاولات إضعاف منظّمة التعاون الإسلامي التي تتّخذ من السعودية مقرّا لها، والقفز على دورها، وذلك عندما قرّرت إسلام آباد عدم المشاركة في "القمّة الإسلامية المصغّرة" التي احتضنتها العاصمة الماليزية كوالالمبور في الثامن عشر من ديسمبر الماضي وشاركت فيها كلّ من إيران وتركيا وقطر وجميعها دول تسلك سياسات مثيرة للخلافات والاضطرابات في المنطقة.

وأشار رئيس وزراء باكستان من جهته إلى قوة علاقات بلاده بدولة الإمارات وخصوصيتها، معبّرا عن تقديره للدعم الإماراتي لاقتصاد باكستان ولعملية التنمية في البلاد بشكل عام.

وفي سياق الدعم الإماراتي لباكستان وجّه الشيخ محمد بن زايد صندوق خليفة لتطوير المشاريع بتخصيص 200 مليون دولار لدعم المشاريع الاقتصادية المتوسطة والصغيرة في باكستان.

وتهدف المبادرة إلى تعزيز الابتكار في المشاريع ودعم ريادة الأعمال إلى جانب تمكين سلسلة من المشاريع الريادية للإسهام في تعزيز الجهود الحكومية الباكستانية التي تهدف إلى إيجاد بيئة اقتصاد وطني مستقر ومتوازن يسهم في التنمية المستدامة للبلاد في مختلف مجالاتها.

وفي تقرير لها، قالت وكالة الأنباء الإماراتية إنّ العلاقات بين دولة الإمارات وجمهورية باكستان تستند إلى أسس راسخة من التاريخ المشترك والرؤى والمواقف الموحدة التي أسهمت في تعزيز الشراكة الاستراتيجية بين البلدين في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

وأوضحت أنّ الإمارات حرصت منذ تأسيس العلاقات الدبلوماسية مع باكستان، على تطوير العلاقات بين البلدين في مختلف المجالات، مشيرة إلى تقديم الدولة كافة أشكال الدعم للشعب الباكستاني من أجل تجاوز التحديات وتحقيق التنمية المستدامة في جميع القطاعات.

وتستضيف دولة الإمارات على أرضها حوالي 1.6 مليون باكستاني يعملون في مختلف القطاعات الصناعية والزراعية والاستثمارية.

ويعد المشروع الإماراتي في باكستان الذي انطلق عام 2011 بهدف مساعدة الشعب الباكستاني في مواجهة آثار الفيضانات المدمرة التي اجتاحت البلاد خلال عام 2010، نقلة نوعية على طريق دعم التنمية والاستقرار في باكستان، لاسيما أنه يتبنى منهجا تنمويا شاملا.

وفي يناير 2019 بدأت إدارة المشروع الإماراتي لمساعدة باكستان وفي إطار المرحلة الثالثة للمشروع بتنفيذ 40 مشروعا تنمويا وإنسانيا في جمهورية باكستان، بتكلفة تبلغ 200 مليون دولار، يتم تمويلها من قبل صندوق أبوظبي للتنمية.

وجاء تنفيذ مشروعات المرحلة الثالثة استكمالا للمشاريع التي نفذتها إدارة المشروع الإماراتي لمساعدة باكستان خلال المرحلتين الأولى والثانية في العديد من الأقاليم والمناطق الباكستانية خلال الفترة من عام 2011 إلى عام 2017، والتي بلغ عددها 165 مشروعا وبتكلفة إجمالية بلغت نحو 420 مليون دولار.

وشملت مشاريع المرحلة الثالثة خمسة مجالات رئيسية هي الطرق والجسور والتعليم والصحّة وتوفير المياه والزراعة، بالإضافة إلى تقديم العديد من المساعدات الإنسانية التي تشمل توزيع المساعدات الغذائية للسكان الفقراء والمحتاجين والنازحين وتنفيذ حملات التطعيم ضد شلل الأطفال.

وقدمت حملة الإمارات للتطعيم ضد شلل الأطفال التي نفذت بباكستان خلال الفترة من عام 2014 ولغاية نهاية شهر سبتمبر الماضي 418 مليونا و956 ألفا و226 جرعة تطعيم ضد مرض شلل الأطفال لأكثر من 71 مليون طفل باكستاني تقل أعمارهم عن الخمس سنوات.

واقتصاديا تعتبر دولة الإمارات شريكا تجاريا مهما لباكستان، وسجل حجم التبادل التجاري بين البلدين نحو 3 مليار دولار في 2018، فيما أصبحت الإمارات أكبر مستثمر في باكستان، وشملت استثماراتها مجالات الاتصالات والطيران والأعمال المصرفية والعقارية وقطاع النفط والغاز.

ودعما للسياسة المالية والنقدية في باكستان أودعت الإمارات مطلع 2019 ثلاثة مليارات دولار في البنك المركزي الباكستاني الأمر الذي أسهم في تعزيز السيولة والاحتياطات النقدية من العملات الأجنبية لدى البنك. وتعمل حاليا أكثر من 26 شركة إماراتية في باكستان، وهناك توجه نحو استكشاف قطاعات جديدة لتطوير العلاقات الاقتصادية والتجارية والاستثمارية بين البلدين.

ويرتبط البلدان بعدد من الاتفاقيات ومذكّرات التفاهم تشمل تجنب ازدواجية الضرائب وترويج وتشجيع حماية الاستثمارات الثنائية، إلى جانب اتفاقيات سياسية وتجارية وثقافية، وقضائية تؤطّر التعاون في مكافحة الجريمة والإرهاب.

# نفي إماراتي لما يروج في شأن قضية أحمد منصور

أبوظبي – نفت دولة الإمارات العربية المتحدة بشكل قاطع ما تروّجه منظمات غير حكومية بشأن قضيّة أحد مواطنيها يقضي حكما بالسجن صادرا بحقّه بعد إدانته بعدة تهم من بينها إثارة الفتنة والإخلال بالنظام العام.

ووصفت وزارة الخارجية والتعاون الدولي الإماراتية في بيان ما تروّجه بعض تلك المنظمات بخصوص قضية المواطن أحمد منصور بالادعاءات والمزاعم التي "لا أساس لها من الصحة"، معتبرة أنّ الهدف من ترويجها هو "تشويه وتزوير الحقائق".

وأكدت الوزارة أن كافة الإجراءات التي اتخذتها الأجهزة القضائية في الدولة بحق المواطن المذكور بدءا من مرحلة التحقيق والاتهام وانتهاء بمرحلة الحكم تمت جميعها ضمن الأطر القانونية المنصوص عليها في التشريعات الوطنية ذات الصلة، كما قامت المحكمة بندب محام للدفاع عنه رغم رفضه ذلك، وتكفلت المحكمة بدفع تكاليف مرافعته.

وأشارت إلى أن الحكم الصادر بحق منصور جاء بعد أن نظرت المحكمة بتمعّن في جملة الجرائم والمخالفات للقوانين التي ارتكبها والتي تضمّنت إثارة الفتنة والكراهية والإخلال بالنظام العام وتزويده لعدد من المنظمات بمعلومات من شأنها الإساءة إلى سمعة وهيبة ومكانة الدولة، كما أذاع عمدا بيانات وإشاعات كاذبة ومغرضة من شأنها تكدير الأمن العام وإلحاق الضرر بالمصلحة العامة.

وأوضح أن المحكمة الابتدائية أصدرت في العام 2018 حكما يقضي بسجن منصور لمدة عشر سنوات وفي إطار تسلسل إجراءات التقاضي المعمول بها والتي تكفل له حقوقه القانونية قام المدان بالطعن في الحكم الصادر بحقه أمام المحكمة الاتحادية العليا والتي أصدرت قرارها بتثبيت الحكم الصادر بحقه.

ونوهت الوزارة في بيانها إلى أنّ المدان يتمتع أثناء تنفيذه للحكم الصادر عليه بالرعاية الطبية اللاّزمة ويخضع وبشكل دوري للفحوصات الطبية ويتمتع بصحة جيدة، وأن حق الزيارة العائلية مكفول له، وأن أسرته تقوم بزيارته بصفة دورية وفقا للنظم واللوائح المعمول بها في المنشآت العقابية.

# الانتقالي الجنوبي ينذر الشرعية اليمنية بعدم هدر المال العام

عدن - قالت مصادر يمنية، إنّ الهدف من إقدام المجلس الانتقالي الجنوبي على احتجاز مبالغ مالية بشكل مؤقت في ميناء عدن، هو محاولة لفت الأنظار إلى عمليات الهدر الكبيرة للمال العام، والتحذير من سوء استخدامه بحيث يجيّر لمصلحة جهات إخوانية ضمن السلطة الشرعية، ويتحوّل بذلك إلى مصدر لتمويل الإرهاب.

وسلّم المجلس، الخميس، أربع حاويات تحتوي مبلغا نقديا بـ18 مليار ريال يمني، ما يعادل حوالي 71 مليون دولار، لقيادة التحالف العربي في عدن بعد أن كانت قوّة تابعة له قد احتجزتها مساء الأربعاء في ميناء المدينة ونقلتها إلى معسكر جبل حديد.

المال السائب يشجع على السرقة

وجاءت العملية في ظل أجواء من التوتّر والخلافات حول تنفيذ بنود اتفاق الرياض بعد أن صعّدت القوات التابعة لجماعة الإخوان المسلمين والمحسوبة على الشرعية اليمنية تحرّكاتها في عدد من مناطق جنوب اليمن بهدف السيطرة عليها بقوّة السلاح.

وتتّهم شخصيات جنوبية حكومة معين عبدالملك بالتساهل وعدم الصرامة في مراقبة صرف الأموال العامة وتركها بين أيدي جهات محسوبة على الإخوان لتقوم بإنفاقها على تسليح عناصرها ودفع رواتبهم بدل صرفها على إدارة المرافق العمومية والخدمات وتحسين الظروف الاجتماعية للمواطنين.

وقال المتحدث باسم المجلس نزار هيثم، عبر صفحته بفيسبوك، إنّ رئيس المجلس الانتقالي عيدروس الزُبيدي وجّه بتسليم الحاويات والأموال التي تم التحفظ عليها إلى قيادة قوة الواجب 802 السعودية في عدن. وعزا إقدام المجلس على تلك الخطوة، إلى تجنب تسليمها لما أسماه مجموعة الفساد التي تديرها الحكومة الشرعية.

وأضاف أن ذلك تأكيد للعمل تحت قيادة قوات التحالف العربي، الذي تقوده السعودية، وحرص على هذه الأموال العامّة.

نزار هيثم

**منعنا تسليم الأموال إلى مجموعة الفساد داخل الحكومة**

ومن جهته قال الكاتب والمحلل السياسي اليمني سعيد كرامة إنّ "ما قامت به مجموعة من القوات الجنوبية لم يكن لغرض السطو أو نهب المال العام كما يصوره إعلام شرعية الإخوان، بل كان رسالة شديدة اللهجة لم تصل للجميع، باستثناء القلة القليلة".

وأضاف في منشور له حول الحادثة "لم ولن يتجرأ أي قائد أو جندي حتى في الأوقات السانحة، مثل أحداث أغسطس وغيرها، على مجرد الاقتراب من حاويات الأموال، ولم يفكر أحد حتى في ظل الانفلات الأمني باقتحام ميناء عدن للحاويات والوصول لحاويات المليارات المستوردة من روسيا الاتحادية".

# عبداللطيف الزياني وزيرا لخارجية البحرين

المنامة – تقرّر في مملكة البحرين تعيين عبداللطيف الزياني وزيرا للخارجية، خلفا للشيخ خالد بن أحمد آل خليفة الذي سيتولى منصب مستشار دبلوماسي للملك حمد بن عيسى آل خليفة.

وتمّ إبلاغ الزياني بالقرار خلال لقاء جمعه بولي عهد البحرين الأمير سلمان بن حمد آل خليفة، الخميس في العاصمة المنامة.

ووفق ما أوردته وكالة الأنباء البحرينية، الخميس، فقد أبلغ ولي العهد البحريني الزياني رغبة عاهل البلاد بتعيينه وزيرا للخارجية مع انتهاء فترة عمله كأمين عام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية.

وأثنى ولي العهد خلال اللقاء على "إسهامات وإنجازات الشيخ خالد بن أحمد طوال فترة توليه لمسؤوليات الدبلوماسية البحرينية في مختلف الفعاليات المحلية والدولية".

ومن جهته قال الشيخ خالد الذي شغل منصب وزير الخارجية البحريني منذ العام 2005 في تغريدة على حسابه في تويتر "الآن أسلم الراية لأخ قدير عزيز تعلمت منه الكثير".

وتميّزت فترة قيادة الشيخ خالد للدبلوماسية البحرينية على وجه الخصوص بكثافة الحملات الإيرانية على بلاده، ما دفعه لخوض العديد من المعارك والسجالات ذات الصلة بالعلاقة المضطربة بين طهران والمنامة. ودعا في آخر تصريحات له بشأن إيران لوضع "خطة عمل شاملة تمنع إيران من مواصلة تدخلاتها في المنطقة"، قائلا في مؤتمر "حوار المنامة" الذي احتضنته بلاده أواخر العام الماضي "نحن نعاني من التدخلات الإيرانية منذ أربعين عاما".

وشغل الزياني الضابط السابق في الجيش البحريني والبالغ من العمر ستة وستّين عاما، منصب الأمين العام لمجلس التعاون منذ عام 2011. وتمّ خلال القمّة الخليجية التي انعقدت الشهر الماضي في العاصمة السعودية الرياض اعتماد مرشح الكويت نايف الحجرف لتولّي منصب الأمين العام للمجلس خلفا للزياني الذي تنتهي مهامه رسميا في شهر أبريل القادم.